

التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

تميزت السوق النفطية خلال النصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي، وذلك انعكاساً للنمو المتواضع في أداء الاقتصاد العالمي، وخلال النصف الثاني من العام شهدت السوق النفطية تغيراً مفاجئاً بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية ليتراجع المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 105.9 دولار/ برميل خلال عام 2013 إلى 96.2 دولار/ برميل خلال عام 2014، وهو أقل مستوى له منذ عام 2010، متأثراً بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة.

شهد عام 2014 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9 في المائة كما شهدت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.4 في المائة، وشهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال عام 2014، ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 1.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 92.5 مليون برميل/ يوم، وجاءت الزيادة بصورة رئيسية من الدول المنتجة من خارج أوبك، وبخاصة دول أمريكا الشمالية. في الوقت ذاته شهدت إمدادات دول أوبك من النفط الخام خلال عام 2014 انخفاضاً للعام الثاني على التوالي لتصل إلى 30.8 مليون ب/ي. وتراجع النمو في الطلب العالمي على النفط بأكثر مما كان متوقعاً، حيث نما الطلب بمقدار 1 مليون ب/ي فقط مقارنة بنمو بلغ 1.3 مليون ب/ي عام 2013، ليصل إلى 91.2 مليون ب/ي عام 2014.

حققت الدول العربية 12 اكتشافاً نفطياً وخمسة اكتشافات للغاز خلال عام 2014. وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط من 55.6 في المائة إلى 55.2 في المائة، في حين ظلت حصتها من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عند نفس مستويات العام الماضي وهي 27.5 في المائة، وانخفض إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 30.1 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي مقارنة بحصة قدرها 31 في المائة خلال العام الماضي، كما انخفضت حصتها من كميات الغاز المسوق بشكل طفيف لتصل إلى 17 في المائة من إجمالي العالمي في عام 2013.

وفيما يتعلق بالاستهلاك، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2014 بمعدل 4.3 في المائة ليصل إلى 14.3 مليون برميل مكافئ نفط/يوم (مليون ب م ن ي). وتعتبر المصادر البترولية من النفط والغاز الطبيعي المصدر الأساسي لسد الطلب على الطاقة في الدول العربية إذ تلبى هذه المصادر ما يربو على 98.2 في المائة من إجمالي احتياجات

الطاقة في هذه الدول خلال العام. وقد انعكس الانخفاض في المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2014 على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية.

الاستكشافات والاحتياطيات البترولية

تحققت خلال العام العديد من الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في العالم ، لكنه بالمقابل تعاني بعض دول العالم من انخفاض في احتياطياتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها البترولية. كمحصلة لذلك تم تسجيل زيادة بسيطة في مستويات الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط لم تتجاوز نسبة 0.9 في المائة، كما ارتفعت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز خلال العام بنسبة 0.4 في المائة.

النشاط الاستكشافي والتطويري

ارتفع عدد الحفارات العاملة في العالم بنسبة 5 في المائة في عام 2014 ليصل إلى 3580 حفارة مقارنة بالعام السابق، منها 1860 حفارة في الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها، أي ما يعادل 52 في المائة من إجمالي عدد الحفارات العاملة في العالم.

وشهد عام 2014 توقيع العديد من العقود في مختلف الدول العربية على صعيد المصادر التقليدية في مجال الاستكشاف والإنتاج والتطوير، ومنها على سبيل المثال في الإمارات العربية المتحدة، حصلت شركة "Inpex" اليابانية على موافقة الحكومة الإماراتية على تمديد امتيازها لحقل زاكوم العلوي، ويجري العمل على تطوير الحقل المذكور عبر الجزر الصناعية لرفع معدل إنتاجه من حوالي 550 ألف ب/ي، ليصل إلى 750 ألف ب/ي في عام 2017. وفي الجزائر، تم الإعلان عن جولة العروض الرابعة التي تتضمن 92 قاطعاً على اليابسة تغطي مساحة تزيد عن 463 ألف كم مربع، وتتوزع بين أحواض تندوف، إليزي، غدامس، أطلس، غراره.

و تخطط السعودية لاستثمار 40 مليار دولار سنويا على مدى الأعوام العشرة القادمة للحفاظ على استقرار طاقة الإنتاج النفطي ومضاعفة إنتاج الغاز، وسينصب الاهتمام الأكبر على قطاع الاستكشاف والإنتاج وبشكل متزايد على الحقول البحرية بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط في المملكة عند 12 مليون ب/ي. وفي العراق، بدأت شركة "Lukoil" الإنتاج التجاري من حقل غرب القرنة-2 حيث بلغ معدل إنتاج الحقل 120 ألف ب/ي .

وفي قطر، أعلنت قطر للبترول عن خطة لاستثمار أكثر من 40 مليار ريال قطري (حوالي 10.8 مليار دولار) في مشروع لإعادة تطوير حقل "بو الحنين" البحري الذي يقع على بعد حوالي 120 كم إلى الشرق من الساحل القطري.

وفي ليبيا، حصلت شركة "Foster Wheeler" على عقد هندسي متقدم لتطوير الحقل المعروف باسم "المنطقة 47" ضمن حوض غدامس على بعد 200 كم إلى الجنوب من العاصمة طرابلس.

وفي مصر، بدأت شركة "Eni" بإنتاج الغاز من حقل "دينيس- كروان" الواقع ضمن دلتا النيل في المغمورة، حيث بدأ الإنتاج من بئر "دينيس- جنوب-6" في امتياز "تمساح" ووصل معدل إنتاج البئر إلى 1.8 مليون متر مكعب من الغاز في اليوم، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 6.5 مليون متر مكعب في اليوم عام 2015. وفي الأردن أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية عن طرح جولة عروض لقاطعين في منطقة سرحان والأزرق في محافظة المفرق على بعد 80 كم شمال شرق العاصمة عمان.

ووقع السودان على اتفاقية لاستكشاف وتطوير القاطع 26 الذي يضم حقل "الراوات" الممتد في ولاية النيل الأبيض، ويقع جزء منه في ولاية شمال كردفان، والجزء الآخر في ولاية سنار. وفي سلطنة عمان، منحت شركة "BP Oman" عقدي حفر طولي الأجل بقيمة 730 مليون دولار، وذلك ضمن مشروع تطوير حقل غاز خزان. وفي المغرب، حصلت شركة "San Leon" على 1.5% من حصص ترخيص سيدي موسى قبالة سواحل المغرب. في حين بدأت شركة "Genel Energy" التي تتولى إدارة عمليات الترخيص في حفر البئر الاستكشافي الأول "SM-1" على بعد 60 كم من السواحل المغربية بتكلفة 50 مليون دولار. وفي فلسطين، تم الاعلان عن جولة عروض لقاطع رنتيس- 1 الذي تبلغ مساحته 432 كم مربع، ويقع شمال غرب الضفة الغربية. ولم يتضمن الإعلان شروطاً إلزامية للعارضين، لكنه تضمن برنامجاً بخطوط عريضة.

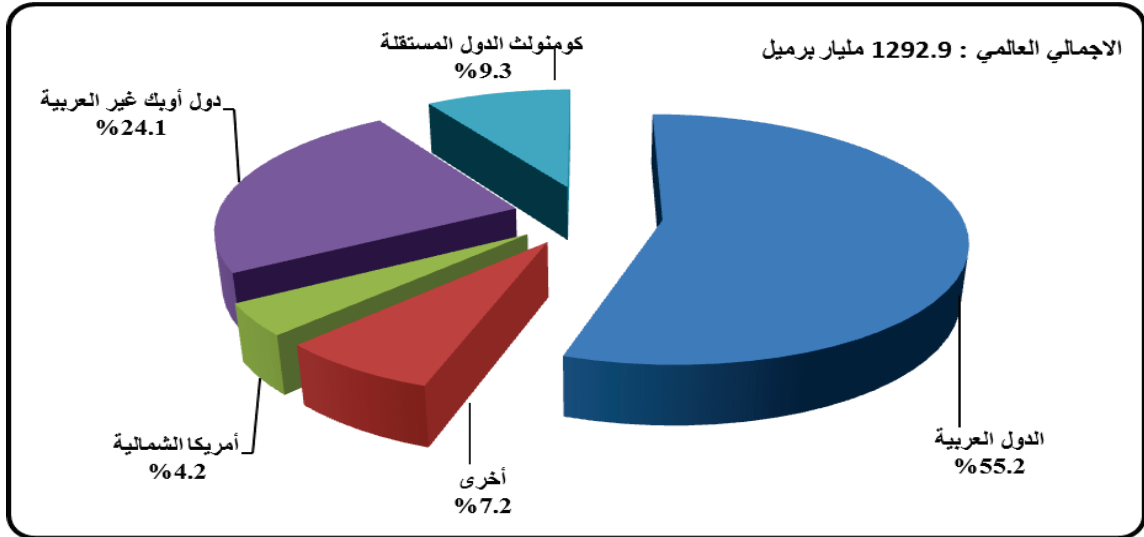
وقد ساهمت عمليات الحفر الاستكشافي في رفع عدد اكتشافات النفط في الدول العربية مجتمعة إلى 12 اكتشافاً، وعدد اكتشافات الغاز إلى 5 اكتشافات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، في الإمارات العربية المتحدة، حققت "دبي للبترول" اكتشافاً جديداً للغاز في حقل فاتح، وحققت الجزائر اكتشافاً جديداً للنفط في منطقة العسال ضمن حوض بيركين، وفي العراق، حققت شركة "Oryx Petroleum" اكتشافها الرابع للنفط عبر البئر الاستكشافي "BAN-1" في منطقة ترخيص هولر في إقليم كردستان العراق. وفي مصر، تم تحقيق اكتشاف جديد للنفط في امتياز جنوب غرب جبل الزيت في خليج السويس، واكتشاف في حوض شوشان ضمن امتياز خالدة في المغمورة، واكتشاف في حوض مطروح ضمن امتياز شمال طارق. وفي سلطنة عمان، أعلن عن تحقيق اكتشاف للنفط يعتبر الأول من نوعه في شرقي عمان. وفي المغرب، تم تحقيق اكتشاف للغاز في امتياز "سيبو" على اليابسة. وفي موريتانيا، تم تحقيق اكتشاف للغاز من خلال أول بئر استكشافي تحفره ضمن خطة تستهدف المنظومات العميقة قبالة سواحل موريتانيا.

الاحتياطيات

تقدر الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط في عام 2014 بحوالي 1292.9 مليار برميل، بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2013. يذكر أن هذه التقديرات لا تشمل على احتياطيات النفوط غير التقليدية، مثل احتياطي النفط في رمال القار والسجيل الزيتي في كندا، كما لا تشمل أيضاً على احتياطيات الببتومين والنفط الثقيل والثقل جداً في فنزويلا. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت تقريباً احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام عند نفس مستويات عام 2013 أي عند 713 مليار برميل.

الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92.4 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2014 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.3 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.4 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.2 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام خلال عام 2014، الملحق (1/5) والشكل (1).

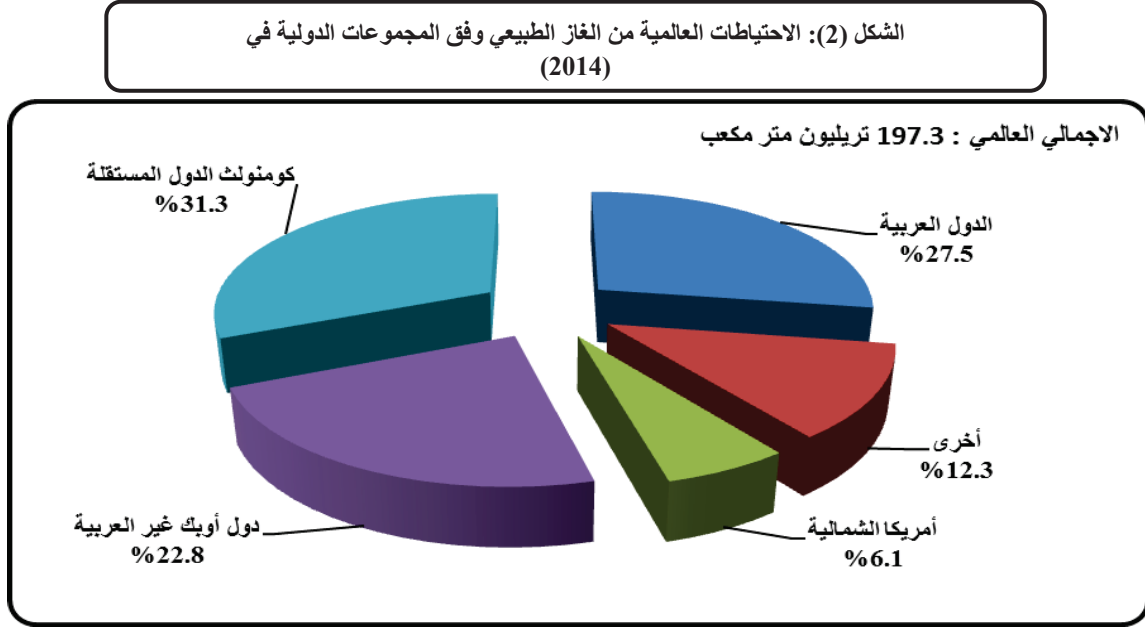
الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2014)



المصدر: الملحق (1/5).

وفيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً فقد ارتفعت بواقع 744 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 197.3 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2014، أي بارتفاع يعادل 0.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2013. أما فيما يخص احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية فقد شهدت في عام 2014 ارتفاعاً طفيفاً معدله 0.2 في المائة لتصل إلى

54.2 تريليون متر مكعب، ويعود ذلك إلى ارتفاع تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي في السعودية بمقدار 82 مليار متر مكعب في عام 2014. وبذلك حافظت الدول العربية على مساهمتها من إجمالي الاحتياطي العالمي عند مستوى العام الماضي وهو 27.5 في المائة، الملحق (2/5) والشكل (2).



المصدر: الملحق (2/5).

وقد استقر الاحتياطي المؤكد من الفحم الحجري في العالم في عام 2014 عند نفس المستوى المحقق في عام 2013 وهو 891.5 مليار طن. يذكر أن أكثر من 50 في المائة من الاحتياطي العالمي يتركز في ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين. و لم تتجاوز احتياطات دول الشرق الأوسط 1.12 مليار طن ، أي ما يعادل 0.13 في المائة من الإجمالي العالمي.

الإنتاج

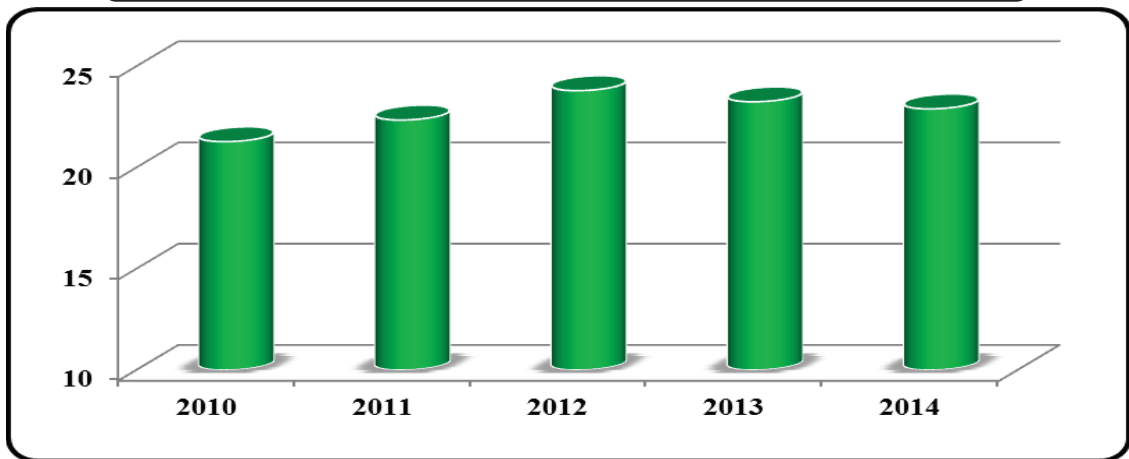
سُلّطت الأضواء خلال عام 2014 على إنتاج النفط والغاز الصخري (السجيل) في مختلف مناطق العالم، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية ركب إنتاج النفط الصخري (زيت السجيل) بعد أن وصل معدل إنتاجها منه في شهر فبراير 2014 نحو 1.21 مليون ب/ي من منظومة السجيل في " Eagle Ford"، وبلغ نحو 0.9 مليون ب/ي من منظومة السجيل في " Bakken Shale"، و شكل إنتاج هاتين المنظومتين حوالي 63 في المائة من إجمالي إنتاج النفط الصخري(زيت السجيل) في الولايات المتحدة ، مما يعني أن النفط الصخري قد بلغ 3.35 مليون ب/ي. أما خارج الولايات المتحدة، فتعتبر كندا وروسيا الدولتان الوحيدتان اللتان أنتجتا النفط الصخري بكميات تجارية، وبلغ إنتاج كندا 340 ألف ب/ي في عام 2013، بينما أنتجت روسيا 120 ألف ب/ي من حوض غرب سيبيريا في نفس العام.

وفيما يتعلق بمعدل الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي⁽¹⁾ والنفوط غير التقليدية فقد بلغ 92.5 مليون برميل/يوم عام 2014، بزيادة قدرها 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.2 في المائة مقارنة مع عام 2013. وبلغ إنتاج دول أوبك من النفط الخام 30.8 مليون برميل/يوم، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 2.3 في المائة عن مستويات العام السابق. أما إنتاج مجموعة دول خارج أوبك فقد بلغ 56.2 مليون برميل/يوم، بزيادة 2 مليون برميل/يوم أي بنسبة 3.7 في المائة عن عام 2013. و انخفضت كمية الغاز الطبيعي المسوق عالمياً بنحو 0.8 في المائة لتصل إلى 3.44 تريليون متر مكعب عام 2013.

النفط الخام

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام حوالي 76.2 مليون برميل/يوم في عام 2014، بارتفاع قدره 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.7 في المائة مقارنة مع عام 2013. على صعيد الإنتاج من المجموعات المختلفة، انخفض إجمالي إنتاج دول أوبك غير العربية بنسبة 3.1 في المائة ليصل إلى 10 مليون ب/ي، كما انخفض إنتاج المكسيك بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 2.4 مليون ب/ي، وإنتاج كازاخستان بنسبة 2.7 في المائة ليصل إلى 1.4 مليون ب/ي، وإنتاج المملكة المتحدة بنسبة 3.8 في المائة ليصل إلى 768 ألف ب/ي. في المقابل ارتفع الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13.7 في المائة ليصل إلى 8.5 مليون ب/ي، وفي كندا بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى 2.7 مليون ب/ي، وفي البرازيل بنسبة 9.6 في المائة ليصل إلى 2.2 مليون ب/ي. وفي الدول العربية وصل إنتاج النفط الخام إلى 22.9 مليون برميل/يوم خلال عام 2014، بانخفاض قدره 1.4 في المائة مقارنة بالعام السابق. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة حوالي 30.1 في المائة من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2014 مقابل 31 في المائة في عام 2013، الملحق (3/5) والشكل (3).

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، (2010-2014)
(مليون ب/ي)



المصدر: الملحق (3/5).

⁽¹⁾ سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

كان للتطورات التي شهدتها المنطقة العربية آثار متفاوتة على إنتاج النفط الخام في الدول العربية. وكان التأثير واضحاً على إنتاج كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس. حيث انخفض إنتاج سورية إلى 10 آلاف برميل/يوم فقط في عام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت 67.7 في المائة ، وانخفض إنتاج ليبيا إلى 560 ألف برميل/يوم أي بنسبة قدرها 43.6 في المائة، كما انخفض إنتاج اليمن إلى 140.4 ألف برميل/يوم أي بنسبة 11.6 في المائة ، وإنتاج تونس إلى 55.5 ألف برميل/يوم أي بمعدل انخفاض 11.5 في المائة بالمقارنة بمستويات العام الماضي. وشهدت بعض الدول العربية الأخرى انخفاضاً في الإنتاج خلال العام، حيث انخفض إنتاج قطر من 724 ألف برميل/يوم في عام 2013 إلى 703 ألف برميل/يوم في عام 2014 أي بنسبة انخفاض قدرها 2.9 في المائة. كما انخفض إنتاج كل من الإمارات والجزائر بمعدل 1 في المائة لكل منهما. وانخفض إنتاج الكويت إلى 2866 ألف برميل/يوم أي بنسبة 2.2 في المائة.

وفي المقابل، حققت بقية الدول العربية تزايداً في الإنتاج لأسباب مختلفة من أهمها ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال النصف الأول من العام ونمو الطلب العالمي على النفط ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع إنتاج العراق بنسبة 3.1 في المائة ليبلغ 3073 ألف برميل/يوم في عام 2014، وفي مصر ازداد الإنتاج بنسبة 14.7 في المائة ليصل إلى 666.4 ألف برميل/يوم، الملحق (3/5).

وارتفع الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي في عام 2013 بنسبة 1.2 في المائة ليصل إلى 8.7 مليون برميل/يوم. بينما انخفض معدله على مستوى الدول العربية بمعدل 1.8 في المائة أي من 3.5 مليون برميل / يوم خلال عام 2012 إلى 3.4 مليون برميل / يوم في عام 2013 مشكلاً حصة قدرها 39 في المائة من الإجمالي العالمي.

الغاز الطبيعي المسوق⁽²⁾

انخفضت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في عام 2013 على المستوى العالمي بحوالي 0.8 في المائة لتصل إلى 3.44 تريليون متر مكعب. حيث انخفض الغاز الطبيعي المسوق في كندا بنسبة 0.8 في المائة ليصل إلى 154.8 مليار متر مكعب، وفي النرويج بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 108.7 مليار متر مكعب. وفي المقابل ارتفعت الكميات المسوقة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.9 في المائة لتصل إلى 687.6 مليار متر مكعب، وفي روسيا بنسبة 2.1 في المائة لتصل إلى 604.8 مليار متر مكعب، وفي الصين بنسبة 9.2 في المائة لتصل إلى 117.1 مليار متر مكعب.

⁽²⁾ الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

وفي الدول العربية انخفض إجمالي الغاز المسوق من 592.3 مليار متر مكعب في عام 2012 إلى نحو 584.9 مليار متر مكعب في عام 2013 أي بنسبة 1.2 في المائة. وانخفضت بصورة طفيفة حصة الدول العربية مجتمعة لتسجل حوالي 17 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بنحو 17.1 في المائة في عام 2012.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في عام 2013 في الإمارات بنسبة 0.6 في المائة لتصل إلى 54.6 مليار متر مكعب، والبحرين بنسبة 6.5 في المائة لتصل إلى 14.7 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى 100 مليار متر مكعب، وقطر بنسبة 0.3 في المائة لتصل إلى حوالي 204.6 مليار متر مكعب في عام 2013، وفي العراق بنسبة 13.2 في المائة لتصل إلى 8.6 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 1.1 في المائة لتصل إلى 18.3 مليار متر مكعب، وفي تونس بنسبة 1.1 في المائة لتصل إلى 1.9 مليار متر مكعب، وعمان بنسبة 4.4 في المائة لتصل إلى حوالي 29.9 مليار متر مكعب. وفي المقابل انخفضت كميات الغاز المسوقة في الجزائر بنسبة 3.5 في المائة لتصل إلى 82.7 مليار متر مكعب، والكويت بنسبة 15.4 في المائة لتصل إلى 12.1 مليار متر مكعب، و مصر بنسبة 11.2 في المائة لتصل إلى 52.2 مليار متر مكعب، وفي سورية بنسبة 8.6 في المائة لتصل إلى 5.3 مليار متر مكعب، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

انخفض إنتاج العالم من الفحم بنسبة 0.7 في المائة من حوالي 3961.4 مليون طن مكافئ نפט عام 2013 إلى نحو 3933.5 مليون طن مكافئ نפט عام 2014. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2014 إلى حوالي 1844.6 مليون طن مكافئ نפט، أي ما يعادل 46.9 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه.

أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 574 مليون طن مكافئ نפט في عام 2014 مسجلة ارتفاع بنسبة 1.8 في المائة مقارنة بعام 2013. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 879 مليون طن مكافئ نפט في عام 2014، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2.0 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. تستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. وارتفع الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى⁽³⁾ بنسبة 12.0 في المائة ليصل إلى 316.9 مليون طن مكافئ نפט في عام 2014.

(3) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

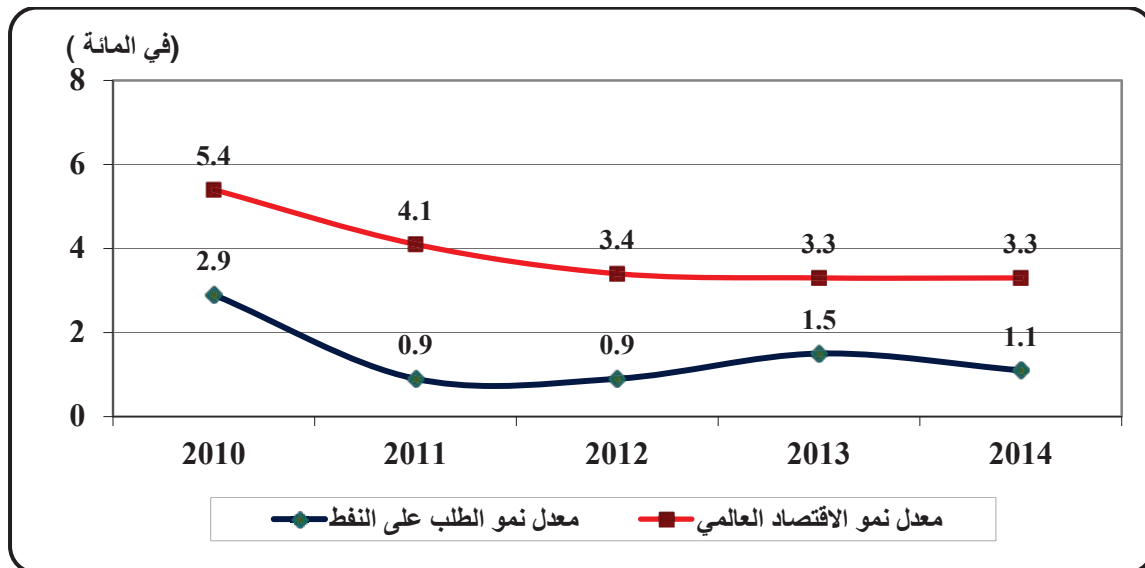
الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2014 نحو 12928.4 مليون طن مكافئ نפט (ما يعادل حوالي 259.6 مليون برميل مكافئ نפט يومياً)، أي بنسبة زيادة قدرها 0.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2013. استأثرت الدول الصناعية بحصة 42.5 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 7.7 في المائة للدول المتحولة و 49.8 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 32.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2014، وبلغت حصة الفحم 30.0 في المائة والغاز الطبيعي 23.7 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.8 في المائة، والطاقة النووية 4.4 في المائة، والطاقة المتجددة 2.5 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2014، بواقع 1 مليون ب/ي وبمعدل نمو يقل كثيراً عن العام السابق، متأثراً بالتحسن الطفيف في النمو الاقتصادي العالمي، حيث تعتبر حالة الاقتصاد العالمي معياراً مهماً لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط. وقد استمر تأثير التباطؤ في النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة، إذ أن انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5.4 في المائة خلال عام 2010 إلى 3.3 في المائة خلال عام 2014 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط، من 2.9 في المائة في عام 2010 إلى 1.1 في المائة في عام 2014، الشكل (4) والجدول (1).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط (2010-2014)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2014.

تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى، فبينما انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2014 بنحو 200 ألف ب/ي ليصل إلى 45.7 مليون برميل/يوم، ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.2 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2013. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2014، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 50.9 في المائة عام 2013 إلى 50.1 في المائة عام 2014 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 49.1 في المائة إلى 49.9 في المائة، الجدول رقم (1).

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2010 – 2014

2014 ⁽¹⁾	2013	2012	2011	2010	
45.7	45.9	46.0	46.5	47.0	الدول الصناعية مليون ب/ي
0.4-	0.2-	1.1-	1.1-	1.3	الزيادة السنوية (في المائة)
45.5	44.3	42.9	41.6	40.3	دول العالم الأخرى ⁽²⁾ مليون ب/ي
2.7	3.3	3.1	3.2	4.9	الزيادة السنوية (في المائة)
91.2	90.2	88.9	88.1	87.3	إجمالي العالم مليون ب/ي
1.1	1.5	0.9	0.9	2.9	الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.

(2) تضم كلاً من الدول النامية والدول المتحولة.

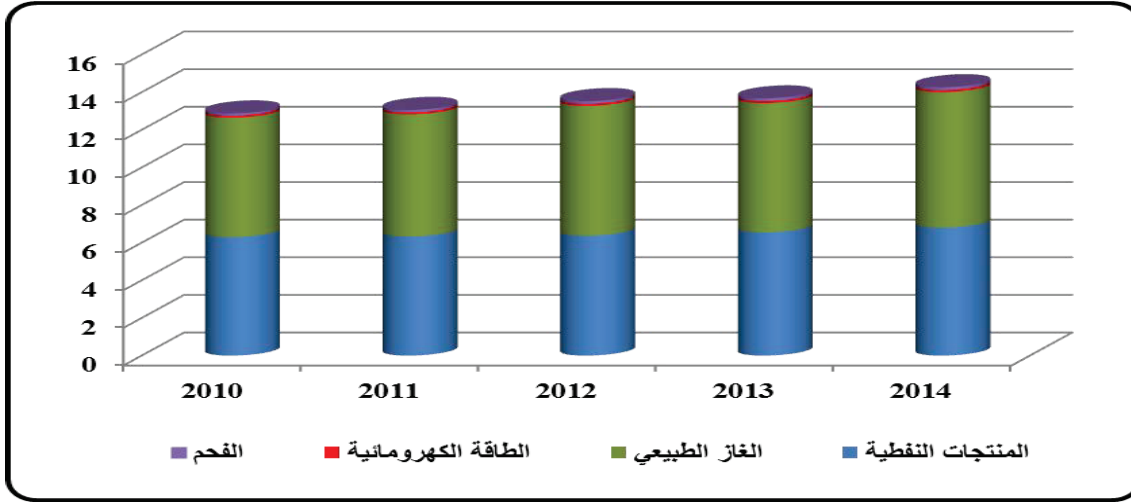
المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، (2014).

الطلب على الطاقة في الدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز والنفط كمصدرين رئيسيين لتغطية احتياجات الطاقة فيها حيث يلبيان معاً 98.2 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2014. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول حيث بلغت حصته 50.5 في المائة من إجمالي الاستهلاك يليه النفط بحصة 47.7 في المائة. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، حيث بلغت حصتهما معاً حوالي 1.8 في المائة في عام 2014.

وقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2014 بنسبة 4.3 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى حوالي 14.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 13.7 مليون ب م ن ي في عام 2013، الملحق (5/5) والشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية
(مليون ب م ن ي) (2010-2014)



المصدر: الملحق (5/5).

جاءت الزيادة في الطلب على الطاقة بصورة رئيسية من ست دول عربية هي: السعودية (197 ألف ب م ن ي)، ومصر (105 ألف ب م ن ي)، وقطر (87 ألف ب م ن ي)، والإمارات العربية المتحدة (68 ألف ب م ن ي)، والجزائر (41 ألف ب م ن ي)، والعراق (32 ألف ب م ن ي). ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 29 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2014. وتأتي مصر في المركز الثاني بنسبة 12.8 في المائة، والإمارات في المركز الثالث بنسبة 11.3 في المائة، وقطر بنسبة 9.9 في المائة، والجزائر بنسبة 7.3 في المائة، والعراق بنسبة 6.1 في المائة. ويعزى التباين في استهلاك الطاقة بين الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاهية المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والموارد المتاحة للدولة من الاحتياطي الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. وتلعب كل هذه العوامل دوراً في تطور مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية.

في جانب متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد تزايد بمعدل طفيف بلغ 0.9 في المائة سنوياً خلال الفترة (2010 – 2014) ليرتفع إلى 13.8 برميل مكافئ لنت (ب م ن ي) في عام 2014 بالمقارنة مع 13.3 ب م ن ي في عام 2010. ويخفى هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح بين 5.5 ب م ن ي في تونس وحوالي 276 ب م ن ي في قطر.

الغاز الطبيعي

أدت السياسات التي انتهجها العديد من الدول العربية فيما يتعلق بزيادة مستوى استغلالها لمصادرها المتاحة من الغاز الطبيعي وإجلاله محل النفط في بعض المجالات، وخاصة توليد الكهرباء، إلى نمو استهلاك الغاز الطبيعي في هذه الدول بصورة ملحوظة حيث أصبح الغاز الطبيعي هو المصدر الرئيسي الأول لتلبية متطلباتها من الطاقة. وانعكست تلك السياسات بنمو استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية حيث ارتفع من 6.4 مليون ب ن م ي في عام 2010 إلى 7.2 مليون ب ن م ي في عام 2014 أي بمعدل 3.2 في المائة سنوياً خلال الفترة 2010-2014 ، وهو معدل يفوق المعدل العام لارتفاع إجمالي استهلاك الطاقة والبالغ 2.6 في المائة سنوياً خلال الفترة ذاتها.

وتوجد خمس دول عربية ذات استهلاك ملموس من الغاز الطبيعي، وهي: السعودية بحصة 24.1 في المائة من الإجمالي العربي، و قطر 18 في المائة، ودولة الإمارات 15.8 في المائة، ومصر 12.8 في المائة، والجزائر 8.8 في المائة. واستهلكت الدول العربية 11.7 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2014، وبلغت حصة الدول الصناعية 46.7 في المائة مقابل 16.7 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق، و 24.9 في المائة للدول النامية.

المنتجات البترولية

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بنسبة بلغت حوالي 4 في المائة ليصل إلى حوالي 6.8 مليون ب م ن ي في عام 2014 مقارنة مع 6.5 مليون ب م ن ي في عام 2013 وبلغت حصة الدول العربية 7.4 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في العالم في عام 2014، وبلغت حصة الدول الصناعية 48.9 في المائة مقابل 38.9 في المائة للدول النامية و 4.8 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم استهلاك المنتجات في الدول العربية في عام 2014 من السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 123 ألف ب م ن ي، والتي شكلت ما يقارب من 47.6 في المائة من إجمالي الزيادة في الدول العربية في عام 2014 ، و مصر بزيادة قدرها 32 ألف ب م ن ي. هذا بالإضافة إلى زيادات أقل في دول أخرى والتي بلغت 26 ألف ب م ن ي في العراق و 20 ألف ب م ن ي في الجزائر، و 15 ألف ب م ن ي في الكويت، و 9 آلاف ب م ن ي في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر.

ولا تزال المنتجات البترولية تلعب دوراً هاماً في تلبية متطلبات استهلاك الطاقة في العديد من الدول العربية، ويقدر أن تكون حصة هذه المنتجات البترولية في إجمالي استهلاك الطاقة قد وصلت في عام 2014 إلى النسب التالية: العراق

(82.3 في المائة)، سوريا (69.7 في المائة)، الكويت (58.3 في المائة)، السعودية (57.9 في المائة)، تونس (57.2 في المائة)، وليبيا (52.8 في المائة).

ومن ناحية التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2014 فإن زيت الغاز و الديزل يعتبر أكثر المنتجات استهلاكاً حيث بلغت حصته 36.1 في المائة، ويليه الغازولين في المرتبة الثانية بحصة بلغت 24.8 في المائة. يأتي زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 18.9 في المائة، وبلغت حصة غاز البترول المسال 8.5 في المائة، ثم وقود الطائرات بحصة 7.2 في المائة، والكيروسين بحصة 1.3 في المائة، وأخيراً منتجات أخرى بحصة 3.2 في المائة.

الطاقة الكهربائية

نظراً لمحدودية ما تمتلكه الدول العربية من المصادر المائية، فإن الطاقة الكهربائية تساهم مساهمة ضئيلة في تلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية. ولا تتجاوز حصتها 0.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2014. وقارب حجم استهلاك الدول العربية من الطاقة الكهربائية حوالي 99 ألف م ن ي في عام 2014. ويجري استهلاك الطاقة الكهربائية بكميات محدودة في عدد محدود من الدول العربية. وتعتبر مصر أكبر دولة عربية منتجة ومستهلكة للطاقة الكهربائية إذ قارب حجم استهلاكها 60 ألف م ن ي. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهربائية في عام 2014، وبلغت حصة الدول النامية 57.2 في المائة مقابل 35.9 في المائة للدول الصناعية و 6.3 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

الفحم

لا تتجاوز حصة الفحم 1.1 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2014 حيث جرى استهلاك كميات بسيطة من الفحم لا تزيد عن 158 ألف م ن ي. واستهلكت الدول العربية 0.2 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2014، وبلغت حصة الدول النامية 68.5 في المائة مقابل 27.1 في المائة للدول الصناعية و 4.2 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

المخزون

تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط وأسعاره، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق.

شهد عام 2014 ارتفاعاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتصل إلى 8054 مليون برميل مع نهاية الربع الرابع من العام ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 429 مليون برميل، أي بنسبة 5.6 في المائة بالمقارنة بالعام السابق. ويذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات قد بلغ 1044 مليون برميل في نهاية عام 2014 بانخفاض 5 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2013. والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2014 قد بلغت مستوياتها حوالي 57.7 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في العام السابق، الملحق (6/5).

الأسعار

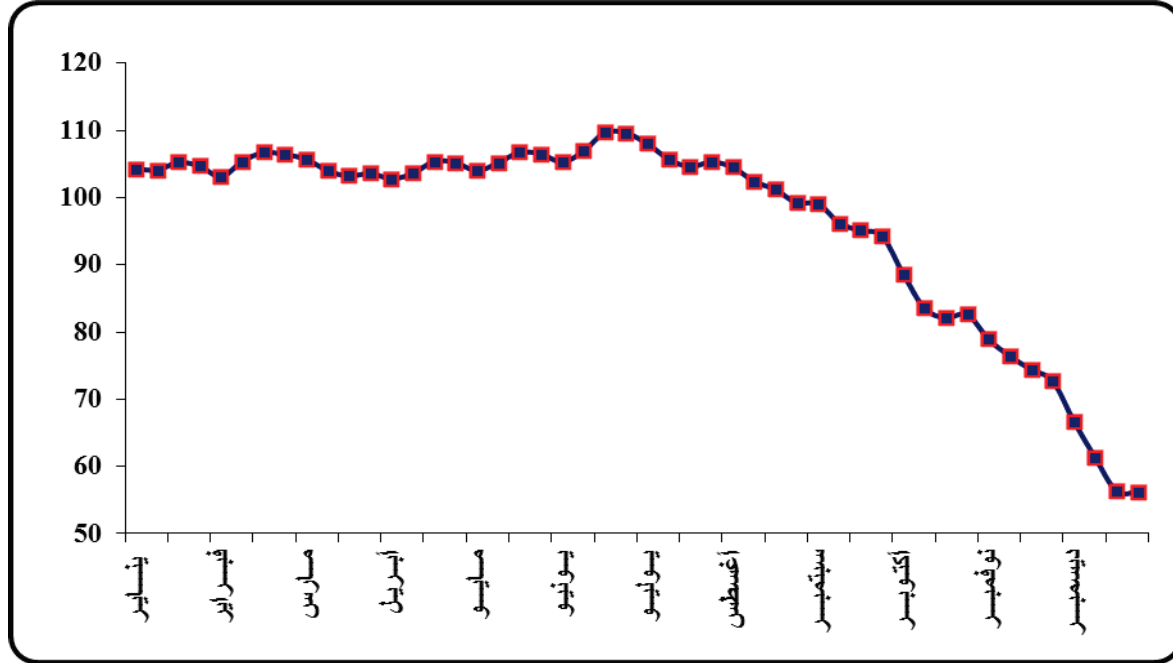
أسعار النفط الخام

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار/ برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار/ برميل خلال العام منخفضاً بحدود 9.7 دولار/برميل، ما يعادل انخفاض نسبته 9 في المائة بالمقارنة مع عام 2013. وشهد النصف الأول من العام تقلبات سعرية محدودة لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك ما بين حوالي 104.2 و 107.9 دولار/ برميل بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد انخفاضاً حاداً في الأسعار.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد بلغ معدل سعر سلة أوبك 104.7 دولار/برميل خلال الربع الأول من العام ليرتفع خلال الربع الثاني إلى 105.9 دولار/ برميل قبل أن يعاود السعر الانخفاض خلال الربع الثالث ويصل إلى 100.8 دولار/ برميل، وواصل الانخفاض خلال الربع الرابع من العام ليصل إلى 73.4 دولار/برميل، أي بنسبة 27% بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أقل مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2010.

ونتيجة لذلك فقد شهد عام 2014 اتساعاً واضحاً في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام لتصل إلى حوالي 48.4 دولار/ برميل، بالمقارنة مع 12 دولار/برميل، كفرق ما بين أعلى وأدنى معدل شهري لأسعار السلة خلال عام 2013، الملحق (7/5) والشكل (6).

الشكل (6): الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك (2014)، (دولار / برميل)



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2014.

تتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة، نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، وبالإمكان إدراج العوامل الرئيسية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط خلال العام كما يلي: -

- تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط (والغاز) غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من 2 مليون برميل/يوم خلال عام 2014.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط.
- توجه كبرى الدول المصدرة للبتترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفاً للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام، وهما من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وخاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الأوروبية اقتصادياً ومالياً، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو العالمي.

- تزايد مستوى المضاربات خلال النصف الثاني من العام، في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

كما شهد عام 2014 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت بتباين الفروقات بين أسعار النفط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. فمثلاً، وصل الفرق بين سعر نפט برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفط الخفيفة) وسعر نפט دبي (ممثلاً للنفط الثقيلة) إلى 2.4 دولار/برميل خلال عام 2014 بالمقارنة مع 3.2 دولار/برميل خلال العام السابق. في حين يقل سعر سلة أوبك عن سعر نפט برنت بواقع 2.8 دولار/برميل خلال العام. ويمكن أن تعزى فروقات الأسعار وبدرجة كبيرة إلى انخفاض المعروض من النفط الخفيفة في السوق العالمية نتيجة الطلب المنخفض من قبل الأسواق الأوروبية والآسيوية، الناجم عن ضعف هوامش التكرير، وتقلص الفروق بين المنتجات. وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 9.8 دولار/برميل ليصل إلى 99.6 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة انخفاض 9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وانخفض خام التصدير الكويتي بواقع 9.9 دولار/ برميل ليصل إلى 95.2 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 9.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2013، ما أدى إلى عدم تغير الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي خلال العام عن العام السابق لتستقر عند 4.4 دولار/برميل.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (8.8 في المائة) ليبيلغ 97.1 دولار/برميل، و خام مريان الإماراتي بنسبة (8.3 في المائة) ليصل 99.3 دولار/برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة (9.4 في المائة) ليصل إلى 98.4 دولار/برميل، و الخام البحري القطري بنسبة (8.6 في المائة) ليصل إلى 96.3 دولار/برميل والبصرة العراقي بنسبة (9 في المائة) ليصل إلى 94.4 دولار/برميل تباعا خلال العام، الجدول (2).

الجدول (2)
أسعار بعض النفوط العربية ، 2013-2014
(دولار / برميل)

الانخفاض في عام 2014 (في المائة)	متوسط 2014	2014				متوسط 2013	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
8.8-	97.1	74.0	102.2	106.4	105.6	106.5	العربي الخفيف السعودي
8.3-	99.3	76.4	104.0	108.9	108.0	108.3	خام مريان الإماراتي
9.0-	99.6	76.7	101.6	110.4	109.8	109.4	خليط الصحراء الجزائري
9.4-	95.2	72.1	100.5	104.6	103.7	105.1	خام التصدير الكويتي
9.4-	98.4	75.6	101.0	109.4	107.8	108.6	السدرة الليبي
9.0-	94.4	71.8	99.2	103.7	102.7	103.7	البصرة العراقي
8.6-	96.3	73.7	101.2	105.9	104.3	105.4	البحري القطري
2.2-	103.2	95.5	106.7	104.8	106.0	105.5	عُمان

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، (2014). "تقرير الأمين العام السنوي".
OPEC Bulletin, Various Issues.

يتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 9.7 دولار للبرميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفض بـ 8.9 دولار/برميل أي بنسبة تزيد عن 10 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 77.3 دولار/برميل في عام 2014، الملحق (8/5).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

طراً انخفاض على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2014 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وينسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. بلغ معدل سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 120.8 دولار/برميل في عام 2014، أي بانخفاض 8.9 دولار/برميل، وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر إلى 112.5 دولار/برميل، بانخفاض 10.2 دولار/برميل، وفي سوق روتردام وصل إلى 117 دولار/برميل، بانخفاض 5.6 دولار/برميل، أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 112.5 دولار/برميل، بانخفاض 6.8 دولار/برميل مقارنة بأسعار عام 2013. وعند مقارنة السعر النهائي للغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر ديسمبر 2014 حوالي 16.7 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 37.2 في المائة في كندا، وأكثر من 62 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا 62.3 في المائة، وألمانيا 63.5 في المائة، وإيطاليا 64.5 في المائة و 66.3 في المائة في بريطانيا).

كانت مستويات أسعار زيت الغاز بشكلها المطلق خلال عام 2014 في كل من سوق سنغافورة والبحر المتوسط تفوق أسعار كل من الغازولين وزيت الوقود، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفا وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء في بعض الدول كالصين.

وقد استأثرت سوق سنغافورة بأعلى الأسعار لتصل إلى 115.2 دولار/برميل ، تلتها سوق البحر المتوسط بمعدل سعر 114.8 دولار/برميل ثم سوق روتردام بمعدل سعر 114.5 دولار/برميل ، وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 113.1 دولار/برميل. وانخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2014 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 89.6 دولار/برميل، وفي السوق الأمريكية إلى 91.7 دولار/برميل، ووصل إلى 88.5 دولار/برميل في سوق روتردام، أما في سوق البحر المتوسط، فقد وصل السعر إلى 89.4 دولار/برميل.

وفيما يخص أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، قامت ثلاث دول عربية بتغيير أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية، وهذه الدول هي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. حيث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتعديل أسعار الغازولين ووقود الطائرات والكيروسين وزيت الغاز/ الديزل وزيت الوقود. كما قامت جمهورية مصر العربية بتعديل أسعار الغازولين والكيروسين وزيت الغاز/الديزل.

هذا وتتراوح أسعار بنزين السيارات الممتاز في الدول العربية في نهاية عام 2014 بين أقل سعر 0.118 دولار في ليبيا وأعلى سعر 1.178 دولار في الأردن، وتتراوح أسعار بنزين السيارات العادي بين أقل سعر 0.120 دولار في السعودية وأعلى سعر 0.973 في الأردن. تتراوح أسعار الكيروسين المنزلي بين أقل سعر 0.063 دولار في ليبيا وأعلى سعر 0.885 دولار في الإمارات العربية المتحدة. كما تتراوح أسعار زيت الغاز/الديزل في الدول العربية بين أقل سعر 0.134 دولار في ليبيا وأعلى سعر 0.931 دولار في الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ أدنى سعر لغاز البترول المسال 0.042 دولار في ليبيا، في حين يبلغ أعلى سعر 14.104 دولار في الأردن، الجدول (3).

الجدول (3)
أسعار المنتجات النفطية للمستهلك في بعض الدول العربية في نهاية 2014
(دولار / لتر)

غاز البترول المسال	زيت الغاز / الديزل	الكيروسين المنزلي	بنزين السيارات		الدولة
			عادي	ممتاز	
*8.169	0.931-0.640	0.885	0.468	0.498	الإمارات
*3.191	0.266	0.066	0.213	0.266	البحرين
0.093	0.210	0.106	0.588	0.588	تونس
0.112	0.170	-	0.263	0.285	الجزائر
0.192	0.067	0.117	0.120	0.160	السعودية
0.137	0.343	0.129	0.386	-	العراق
*4.121	0.192	0.151	0.192	0.220	قطر
*2.635	0.193	0.193	-	0.228	الكويت
0.042	0.134	0.063	-	0.118	ليبيا
*1.130	0.254	0.254	0.367	0.883	مصر
*14.104	0.769	0.769	0.973	1.178	الأردن

*للأسطوانة عبوة 12 كجم.
- تم تحويل الأسعار المحلية للمنتجات النفطية الواردة في الملحق (9/5)، وفق أسعار الصرف الواردة بالملحق (11/9).
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

إطار رقم (1)

الطاقة والتعاون العربي

عقد مؤتمر الطاقة العربي العاشر في مدينة أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة 21 إلى 23 ديسمبر 2014، تحت شعار (الطاقة والتعاون العربي). وقد قامت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ووزارة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإعداد والتنظيم للمؤتمر. حضر المؤتمر وزراء البترول والطاقة والكهرباء، ورؤساء وفود يمثلون ثلاث عشرة دولة عربية، وعدد من كبار المسؤولين في المنظمات والمؤسسات العربية، والهيئات الإقليمية والدولية. كما شارك فيه عدد من خبراء الطاقة وممثلون من شركات ومراكز أبحاث بترولية عربية وأجنبية.

تم خلال فعاليات المؤتمر مناقشة التطورات الراهنة في أسواق النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي في ظل الأوضاع الاستثنائية التي يعقد فيها المؤتمر وما تشهده أسواق الطاقة من حالة عدم الاستقرار التي أدت إلى تقلبات حادة في الأسعار نظراً لتراجع الطلب العالمي بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي من ناحية ووفرة الإمدادات من ناحية ثانية. وتفاقت هذه الأوضاع بفعل العوامل الجيوسياسية الأخرى. وتمت التوصية بأن الموقع الحيوي الذي تتبوه الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول في أسواق الطاقة العالمية يحتم عليها مضاعفة الجهود لبثورة رؤى متوائمة حول قضايا الطاقة والتنسيق فيما بينها من جهة، ومع الدول الأخرى المنتجة للبترول من جهة ثانية. و أهمية قيام الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والدول الرئيسية المستهلكة لهما بالعمل سوياً على تهيئة العوامل الكفيلة لإشاعة المناخ الملائم الذي من شأنه تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة وتبديد آثار حالة عدم اليقين التي خيمت على الأسواق بسبب التحديات الاقتصادية والبيئية التي أحاطت بقطاع الطاقة.

ومن المتوقع استمرار ارتفاع المخزونات النفطية العالمية خلال عام 2015، نتيجة لوفرة المعروض مع ضعف الطلب خاصة في الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين واستمرار ضعف الاقتصاد العالمي، مما سيزيد من الضغط على أسعار النفط لتتجه نحو الهبوط. كما انه مع ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، خفضت الولايات المتحدة الأمريكية من وارداتها النفطية من الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا، ما دفع بالمنتجين في هذه المناطق إلى المنافسة في الأسواق الآسيوية، وبالتالي حدث تغير في خارطة تجارة النفط العالمية. وتم التأكيد على أن التأثير الكامل لانخفاض أسعار النفط على إنتاج النفط الصخري لم يتضح بعد، وأنه سيكون على الأرجح على مجمل سوق الطاقة العالمي.

كما تم مناقشة موضوع الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في الدول العربية، واتضح أن المستثمرين في قطاع الطاقة يواجهون ثلاث قضايا حساسة، وهي: ارتفاع تكاليف المشروعات، ونقص إمدادات الغاز الطبيعي، والقيود المفروضة على التمويل. وتعتبر القضية الأخيرة أكثر هذه القضايا حساسية. ونظراً لأهمية هذه المسائل، تمت التوصية بأن تحسين مناخ الاستثمار يتطلب من صناع القرار التركيز على التزامهم بتحسين هذا المناخ وتمكين بيئة الأعمال. كما إن معالجة المفارقة التي يعاني منها قطاع الغاز في المنطقة التي تتمثل في نقص إمدادات الغاز رغم توافر الاحتياطيات تتطلب معالجة كل من العرض والطلب، الأمر الذي يجعل من الضروري على صناع القرار أن يعملوا على إصلاح سياسة تسعير الطاقة في السوق

المحلية للحد من الاستهلاك المفرط، بالإضافة إلى تعزيز الحوافز السعرية بالنسبة إلى المستثمرين في مجال استكشاف وتطوير الغاز الطبيعي .

كذلك تم التطرق الى موضوع الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، ولوحظ أن الدول العربية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي العالمي المرتبطة بالطاقة، وإقرار الاقتصاد الأخضر كإحدى الوسائل لتحقيق الأهداف الواردة في وثيقة "المستقبل الذي نريده" الصادرة عن قمة الأرض ريو+20 في يونيو 2012. وبهذا الخصوص، تمت التوصية بالتأكيد على التمسك بالمبادئ الرئيسية التي تحكم التعاون الدولي للتعامل مع ظاهرة تغير المناخ أو إعادة النفاوض حولها، والتأكيد على مسؤولية الدول الصناعية عن قيادة الجهد الدولي لتخفيض الانبعاثات والتمويل ونقل التقنية. ودعوة الدول العربية للتمسك بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وعدم إعادة كتابتها أو إعادة تفسيرها أو إضافة ملاحق إضافية عليها بل يجب أن تكون العملية التفاوضية وفقاً لمبادئ الاتفاقية والمبنية على الانصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات متفاوتة والالتزام بالمسؤولية التاريخية وحق الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة.

وبقدر تعلق الامر بمصادر الطاقة العربية والعالمية، تمتلك الدول العربية حوالي 57% من إجمالي احتياطيات النفط التقليدية المؤكدة في العالم، ونحو 27 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي عام 2014، بالإضافة إلى امتلاكها لاحتياطيات كبيرة غير مكتشفة من النفط والغاز. إلا أن إنتاجها لا يتناسب وتلك الاحتياطيات الكبيرة إذ لم يزد إنتاجها من النفط عن 30% من إجمالي إنتاج العالم، كما أن الغاز المسوق من الدول العربية لم يشكل إلا نسبة 17% من كميات الغاز المسوقة في العالم عام 2013. وتعتبر الدول العربية منطقة واعدة لتوليد الطاقة من بعض المصادر المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لكن استغلال هذه النوع من المصادر لا يزال محدوداً. وقد تمت التوصية بمتابعة عمليات التنقيب لاكتشاف حقول جديدة تساهم في رفد الاحتياطيات الحالية في الدول العربية باحتياطيات جديدة، وتبني التقنيات الحديثة التي تساهم في رفع معامل الاستخلاص من الحقول المعروفة، مما يعتبر إضافة إلى الاحتياطيات المؤكدة القابلة للإنتاج. و تركيز الجهود في مجال التنقيب عن تجمعات الغاز الطبيعي الحر في ضوء توجه العالم نحو استخدامه كوقود نظيف.

وبالنسبة لموضوع استهلاك الطاقة في الدول العربية وإمكانات ترشيده فمن الملاحظ وجود طفرة في استهلاك الطاقة في الدول العربية وخاصة استهلاكها من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية، ونظراً لأن الجوانب الإيجابية لترشيد استهلاك الطاقة تسنأثر بإجماع الدراسات والتقارير، فقد تمت التوصية بأهمية تطوير الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية الخاصة بترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة على المستويات كافة، وفي جميع القطاعات لا سيما القطاع الصناعي. و اعتماد سياسات سعرية مدروسة متوازنة للاستهلاك المحلي للمصادر المختلفة لمواكبة تعرفه الطاقة وتكاليفها الحقيقية لتحفيز ترشيد الاستهلاك. و فيما يتعلق الربط الكهربائي بين الدول العربية تمت الوصية بتفعيل شبكات الربط الكهربائي العربية وإنشاء سوق طاقة عربية. و العمل على تنمية مشاريع الغاز الطبيعي والمساهمة في تعزيز الربط الكهربائي العربي. وتفعيل الربط الكهربائي الخليجي وذلك عن طريق إنشاء آلية لسوق الكهرباء الخليجية. وفيما يخص التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة، تم ملاحظة الأهمية المتزايدة والكبيرة للتطورات التكنولوجية في صناعة الطاقة خلال السنوات الأخيرة، وتمت التوصية بالعمل على حيازة التكنولوجيات المتطورة التي تمكن الدول العربية من استغلال المصادر المحتملة التي تملكها من النفط والغاز من مصادر غير تقليدية.

أسعار الشحن

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام وللاتجاهات المختلفة بدرجات متفاوتة خلال عام 2014 مقارنة بالمستويات التي وصلتها خلال عام 2013 ، ويعود ذلك في الأساس إلى أن انخفاض أسعار النفط قد منح أسواق الناقلات دعماً غير متوقع، حيث أطلق موجة من عمليات تخزين النفط على متن الناقلات وقد ساعد على ذلك هبوط أسعار وقود السفن. فتشير البيانات الملاحية إلى أن الكثير من تجار النفط قاموا باستئجار ناقلات لتخزين النفط، بسبب زيادة الإمدادات وانخفاض الأسعار، إلى حين تعافى الأسعار في تكرار لرهان تجارى مربح جري في عام 2009 عندما انهارت أسعار النفط العالمية. كما تشير البيانات إلى أن الطلب على الناقلات قد شهد زيادة واضحة وبخاصة من الشرق، وأصبح عدد الناقلات الحاملة قليل جداً، ليبدأ فائض طاقة النقل البحري الذي يعاني منه أصحاب الناقلات منذ أعوام في الانحسار.

وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2014 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (لناقلات VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) نحو 47 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)⁽⁴⁾، بنسبة ارتفاع بلغت 14.6 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2013.

أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل إلى 30 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع نسبته 15.4 في المائة مقارنة بمعدل عام 2013. كما طرأ ارتفاع أيضاً بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2014 إلى 110 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع يزيد عن الثلث مقارنة بمعدل عام 2013.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2014 تفاوتاً في حركة أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال، في الأسواق الرئيسية العالمية. فقد ارتفع معدل سعر الغاز في مركز أو سوق هنري (Henry Hub) في الولايات المتحدة بحدود 19 في المائة ليصل إلى 4.4 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. كما ارتفع سعر الغاز المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة 34.5 في المائة ليصل إلى 3.9 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي اليابان ارتفع سعر الغاز الطبيعي المسيل واصل اليابان بنسبة 0.6 في المائة ليصل إلى 16.1 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وارتفع سعر الغاز الطبيعي المسيل الواصل إلى كوريا بنسبة 10.9 في المائة ليصل إلى 16.3 دولار/ مليون

(4) المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1% من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

وحدة حرارية بريطانية. بالمقابل انخفض سعر الغاز في المملكة المتحدة في سوق (NBP) بنسبة 22.6 في المائة ليصل إلى 8.2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. كما انخفض سعر الغاز في ألمانيا بنسبة حوالي 15 في المائة ليصل إلى 9.1 دولار /مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (4).

الجدول رقم (4)
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، 2010-2014
(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

السنة	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب				
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان
2010	8.0	6.6	4.4	3.7	10.8
2011	10.5	9.0	4.0	3.5	14.7
2012	11.0	9.5	2.8	2.3	16.6
2013	10.7	10.6	3.7	2.9	16.0
2014	9.1	8.2	4.4	3.9	16.1

المصدر: شركة برتش بتروليوم، (2015). "النشرة الإحصائية السنوية".

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 56.7 مليون ب/ي في عام 2014، مرتفعة بحوالي 1 مليون ب/ي أي بنسبة قدرها 1.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 34.8 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية و دول الاتحاد السوفيتي السابق بحصة حوالي 15.7 في المائة لكلاً منهما، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 10.9 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 36.5 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 20.7 مليون ب/ي في عام 2014، بانخفاض حوالي 1.9 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2013، الجدول (5).

الجدول رقم (5)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق
(2013-2014)
(مليون برميل في اليوم)

2014	2013	
8.9	7.9	أمريكا الشمالية
3.9	3.7	أمريكا اللاتينية والوسطى
2.3	2.4	الدول الأوروبية
8.9	8.6	الاتحاد السوفيتي سابقاً
26.0	26.1	الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:
20.7	21.1	- الدول العربية
6.2	6.5	دول آسيا والمحيط الهادي
0.5	0.5	بقية دول العالم
56.7	55.7	الإجمالي العالمي
36.5	37.9	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)

المصدر: شركة برتش بتروليوم، "النشرة الإحصائية السنوية"، 2014 و2015.

الجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 80 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2014. أما فيما يتعلق بوجهة الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بقية دول العالم خلال عام 2014 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 71 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية، منها الصين واليابان والهند بنسبة 16.3 في المائة و 14.9 في المائة و 11.6 في المائة على التوالي، ودول آسيوية أخرى بنسبة 27.9 في المائة والسوق الأوروبية على حوالي 15.3 في المائة وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 9.8 في المائة، الجدول (6).

الجدول رقم (6)
وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب المناطق
(2014)

الحصة (في المائة)	الكمية (مليون ب/ي)	
9.8	2.1	أمريكا الشمالية
0.9	0.2	أمريكا اللاتينية
15.3	3.3	الدول الأوروبية
70.7	15.2	آسيا ومنها:
16.3	3.5	- الصين
11.6	2.5	- الهند
14.9	3.2	- اليابان
5.1	1.1	- سنغافورة
22.8	4.9	- بلدان آسيوية أخرى
2.3	0.5	أفريقيا
0.9	0.2	دول أخرى*
100.0	21.5	الإجمالي

* من ضمنها الاتحاد السوفيتي السابق وأستراليا.

المصدر: شركة برتيش بتروليوم، (2015). "النشرة الإحصائية السنوية".

انخفض إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2014، متراجعاً بحوالي 3.7 في المائة ليبلغ 997.2 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1035.9 مليار متر مكعب في عام 2013. فقد انخفضت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 6.6 في المائة لتصل إلى 663.9 مليار متر مكعب في عام 2014، مشكلة حصة 66.6 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2014 مقارنة بحصة 68.6 في المائة في عام 2013. بينما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 2.5 في المائة لتبلغ 333.3 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 33.4 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2014 مقارنة بحصة 31.4 في المائة خلال العام السابق.

شهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2014 لتصل إلى حوالي 198.2 مليار متر مكعب مقابل 206.0 مليار متر مكعب في عام 2013، أي بنسبة انخفاض 3.8 في المائة مستحوذة على نسبة 19.9 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي 123.5 مليار متر مكعب أي ما نسبته 62.3 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2014، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 40.8 مليار متر مكعب بحصة بلغت 20.6 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم عمان بحصة 5.3 في المائة، واليمن بحصة 4.5 في المائة، والإمارات بحصة 4.0 في المائة وليبيا بحصة 3.0 في المائة، وأخيراً مصر بحصة حوالي 0.2 في المائة.

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 53.3 مليار متر مكعب عام 2013 إلى 49.6 مليار متر مكعب عام 2014، مشكلة ما نسبته حوالي 25.0 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 7.5 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 152.7 مليار متر مكعب في عام 2013 إلى 148.6 مليار متر مكعب عام 2014 مشكلة بذلك ما نسبته 75.0 و 44.6 في المائة من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2014 على التوالي، الجدول رقم (7).

الجدول (7)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، لعامي 2013 و2014
(مليار متر مكعب)

الدولة	2013			2014		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	28.0	14.9	42.9	23.5	17.3	40.8
عمان	0.0	11.5	11.5	0.0	10.6	10.6
ليبيا	5.2	0.0	5.2	6.0	0.0	6.0
مصر	0.2	3.7	3.9	0.0	0.4	0.4
قطر	19.9	105.6	125.5	20.1	103.4	123.5
الإمارات العربية المتحدة	0.0	7.4	7.4	0.0	8.0	8.0
اليمن	0.0	9.6	9.6	0.0	8.9	8.9
إجمالي الدول العربية	53.3	152.7	206.0	49.6	148.6	198.2
الإجمالي العالمي	710.6	325.3	1035.9	663.9	333.3	997.2
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	7.5	46.9	19.9	7.5	44.6	19.9

المصدر: شركة برتش بتروليوم، "النشرة الإحصائية السنوية"، 2014 و2015.

تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 47.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر وبنسبة حوالي 69.6 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات.

وفيما يتعلق بوجهة صادرات الغاز الطبيعي، تعتبر أوروبا الوجهة لكامل صادرات شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب خارج حدود المنطقة. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع دولفين⁽⁵⁾. كما توقفت الصادرات المصرية عبر الأنابيب على خط الغاز العربي بشكل كامل بسبب الظروف التي تمر بها دول المنطقة. وفيما يخص وجهة صادرات الغاز الطبيعي المسيل، غطت صادرات قطر معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط.

واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. بينما اقتصر وجه صادرات مصر إلى الدول الآسيوية. أما بالنسبة لصادرات كل من عمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسيل فقد تركزت، بشكل رئيسي، في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، الجدول رقم (8).

الجدول (8)
اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، عام 2014
(مليار متر مكعب)

من / إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	34.1	0	0.1	2.6	0	4.0	40.8
عمان	0.2	0	0	10.4	0.1	0	10.6
ليبيا	6.0	0	0	0	0	0	6.0
مصر	0	0	0	0.4	0	0	0.4
قطر	23.6	1.4	1.7	74.4	22.4	0	123.5
الإمارات العربية	0	0	0	8.0	0	0	8.0
اليمن	0	0.2	0	8.3	0.4	0	8.9
الدول العربية	63.8	1.6	1.8	104.1	22.9	4.0	198.2

المصدر: شركة برتش بتروليوم، (2015). "النشرة الإحصائية السنوية".

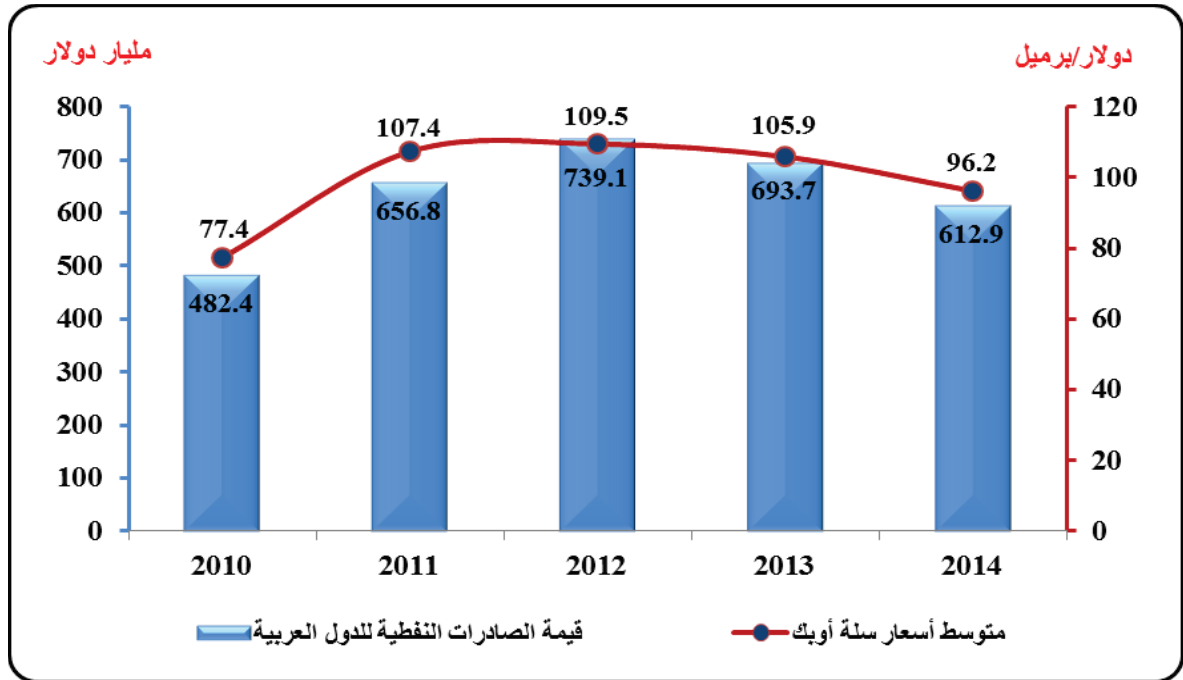
قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية⁽⁶⁾

انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2014 على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

⁽⁵⁾ مشروع دولفين للغاز هو مبادرة استراتيجية في مجال الطاقة تتضمن إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل غاز الشمال البحري في قطر ومن ثم تصديره عبر الأنابيب الممتدة تحت سطح البحر إلى كل من الإمارات وعمان.
⁽⁶⁾ تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدره للدول العربية للفترة 2010 – 2014 تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 612.9 مليار دولار في عام 2014 بالمقارنة مع 693.7 مليار دولار في عام 2013، أي بانخفاض قدره 80.8 مليار دولار، ما يعادل 11.6 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 96.2 دولار/برميل في عام 2014 بعد أن كانت 105.9 دولار/برميل في العام السابق، الشكل (7).

الشكل (7): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية (2014-2010)



المصدر: الملحقين (8/5) و (9/5).

على مستوى الدول الأعضاء فرادى، فقد تباينت نسبة الانخفاض من بلد لآخر. وتتصدر ليبيا الدول التي شهدت انخفاضاً في عوائدها بسبب الانخفاض الكبير في إنتاجها وبحودود 71.7 في المائة خلال العام بالمقارنة مع العام السابق بسبب ظروفها الداخلية. تلتها دولة الإمارات العربية بنسبة انخفاض 19.1 في المائة، والبحرين بنسبة 16.4 في المائة، والكويت بنسبة انخفاض 9.9 في المائة، والعراق بنسبة 9.6 في المائة، والجزائر بنسبة 9.5 في المائة، ومصر بنسبة 9 في المائة ثم السعودية بنسبة 7.3 في المائة. يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 568.9 مليار دولار عام 2013 إلى 497.6 مليار دولار في عام 2014 ما يمثل انخفاض بنسبة 12.5 في المائة، الملحق (10/5).